

العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري في ظل اقتصاد نفطي حالة الجزائر -دراسة قياسية-

**The relationship between the budget deficit, the current account deficit and the price of oil Algerian case –econometric study**

الطاهر جليط<sup>1</sup>، نور الدين بن شوفي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أستاذ محاضر أ، محبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة بجامعة جيجل، tahardjellit@yahoo.fr

<sup>2</sup> أستاذ محاضر ب، محبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة بجامعة جيجل، benchounour@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/04/30

تاريخ القبول: 2019/11/27

تاريخ الاستلام: 2019/09/06

**ملخص:**

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري وسعر النفط. ولهذا الغرض فقد تم الاستعانة بنماذج الدينامكية للكشف عن هذه العلاقة وذلك باستخدام بيانات سنوية. وبينت النتائج أن المتغيرات تتحرك مع بعضها في المدى الطويل، مع وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من رصيد الميزانية إلى رصيد الحساب الجاري، أي أن العجز المالي يسبب العجز في الميزان التجاري. كما اصفرت نتائج الدراسة أن فرضية عجز التوأم لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الجزائري بمفهومها النظري الكامل، وذلك راجع إلى أن رصيد الحساب الجاري لا يستجيب للتغيرات الحاصلة في معدل سعر الصرف، وإنما يستجيب بشكل كبير لتغيرات سعر البترول كون معظم الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات النفط. وبهذا يصبح سعر البترول كقناة بديلة عن سعر الصرف في نقل اثر العجز المالي إلى الحساب الجاري.

**الكلمات المفتاحية:** العجز المالي، الحساب الجاري، سعر النفط، النموذج القياسي.

**تصنيف JEL:** XN2، XN1

**Abstract:**

This study aims to study the relationship between the budget deficit, the current account deficit and the price of oil. For this purpose dynamic models were used to detect this relationship using annual, the results showed that the variables move together in the long term, with a unidirectional causal relationship that goes from budget balance to the current account balance, this means that the budget deficit causes the deficit of the trade balance. Also the results show that the double deficit hypothesis can not be applied to the concept of the complete theoretical Algerian economy, so see that the current account balance does not respond to exchange rate changes, but largely responds to the oil price evolution, since most of Algeria's exports are oil exports. This brings the price of oil as an alternative channel for the exchange rate in the transfer of the impact of the current account deficit.

**Keys words:** financial deficit, current account, The price of oil, econometric model.

**JEL classification codes:** XN1, XN2.

**المؤلف المرسل:** نورالدين بن شوفي، الإيميل: [benchoubour@yahoo.fr](mailto:benchoubour@yahoo.fr)

**مقدمة:**

من المعروف انه لا يوجد في العالم المعاصر بلد يرتبط بعلاقات متشعبة مع بقية بلدان العالم الخارجي على اختلاف مستويات هذه العلاقات والارتباطات، وتحظى تلك العلاقات الاقتصادية الدولية باهتمام كبير من صانعي السياسات الاقتصادية لان على أساسها يتم تخصيص الموارد على وفق نظريات الاقتصاد الدولي المختلفة، مما جعل التوازن الخارجي هدفا رئيسيا من أهداف السياسات الاقتصادية وخصوصا السياسة المالية التي يمكن أن تسهم في المحافظة على توازن ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الحساب الجاري. وبهذا فقد استحوذت دراسة كل من عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري على اهتمامات العديد من الاقتصاديين وتركز الاهتمام بداية على أسباب الخلل في موازنة الدولة وأسباب الخلل في ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات. وهدف التحليل إلى إعادة التوازن لكل من موازنة الدولة وميزان المدفوعات. ومنذ بداية السبعينات من القرن العشرين أخذ الكثير من بلدان العالم سواء المتقدمة منها والنامية تعاني وبشكل مستمر من حدوث عجز في الميزانية نتيجة سياسة مالية توسعية يصاحبه عجز في الميزان التجاري بصورة متلازمة ، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة والبحث عن أسبابها في الدول الأوروبية بدأ في عقد الثمانينات بعد أن أخذ الاقتصاد الأمريكي يعاني من هذه الظاهرة حيث أطلق عليها بظاهرة عجز التوأم أو العجز المزدوج. وفي الدول النامية، انبعث الاهتمام بهذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة في العديد من الدول النامية، ومعاناة اقتصادياتها من مشاكل اقتصادية مزمنة أعاقت مسيرة التنمية وأدت إلى اختلالات هيكلية في أداء تلك الاقتصاديات. كما رقد ذلك اهتمام المنظمات الدولية كالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتوصية بمقترحات ووصفات جاهزة لإصلاحات هيكلية للدول النامية التي تعاني من عجوزات واختلالات مزمنة في موازنتها الحكومية وموازن مدفوعاتها. وأعطى موضوع تحليل عجز الموازنة والحساب الجاري أهمية نظرية وتطبيقية لتبرير وتدعيم برامج الإصلاح الهيكلية التي تبنتها تلك المنظمات الدولية

والجزائر كعينة من هذه الدول النامية ، فقد حققت عبر ارتفاع عوائدها النفطية فوائض طائلة في موازنات حكوماتها وفي موازين مدفوعاتها على حد سواء، ولكن تلك الفوائض المؤقتة ما لبست أن تحولت إلى عجوزات أثقلت كاهل الدولة وأثرت على مسيرتها التنموية وأدائها ونشاطها الاقتصادي. لذلك تأتي أهمية هذا البحث لتناول العلاقة بين عجز الموازنة في اقتصاد نفطي نتيجة لاختلاف ظروف وأداء الاقتصاديات النفطية عن غيرها من الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية غير النفطية.

**إشكالية الدراسة:**

تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: هل يتأثر رصيد الحساب الجاري برصيد عجز الميزانية في الجزائر؟ أو بعبارة أخرى هل يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة العجز المزدوج؟ وللإجابة على السؤال الرئيسي التالي نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة معنوية بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة في الجزائر؟
- في حال هناك علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، ما هو اتجاه العلاقة السببية بينهما؟
- أي التحليل النظري هو اقرب الواقع الجزائري فيما يخص العلاقة بين عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري؟
- ما هي السياسات الاقتصادية الكلية الممكن إتباعها على ضوء نتائج الدراسة القياسية؟ ولأي نوع من هذه السياسات تعطى الأولوية في الجزائر؟

**فرضيات الدراسة**

تتمحور فرضيات الدراسة في النقاط التالية

- يعتبر سعر الصرف بمثابة القناة الناقلة لظاهرة عجز التوأم .

## عنوان المقال: العلاقة بين عجز المالي وعجز الحساب الجاري في ظل اقتصاد نفطي حالة الجزائر -دراسة قياسية-

- يعتبر رصيد الميزانية من بين أهم العوامل المفسرة لرصيد الحساب الجاري في الجزائر.
- هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين رصيد الميزانية ورصيد الحساب الجاري.
- لا بد من وجو تكامل بين السياسات الاقتصادية الكلية للحد من آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني.

### أهداف الدراسة

- معرفة مدى مساهمة رصيد الميزانية في تفسير رصيد الحساب الجاري في الجزائر
- الكشف عن نوع العلاقة الموجودة بين عجز الميزانية ورصيد الحساب الجاري
- التعرف على آلية انتقال اثر العجز المالي إلى الحساب الجاري في اقتصاد نفطي
- عرض بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لتخفيف من حدة هذه الظاهرة والجزائر بغية الوصول لتحقيق استقرار في رصيد الحساب الجاري.

### خطة الدراسة

بهدف خدمة موضوعنا والإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نقوم بتقسيم بحثنا إلى المحاور التالية:

- الإطار النظري لفرضية عجز التوأم.
- قنوات انتقال ظاهرة عجز التوأم .
- تطور عجز الموازنة ورصيد الحساب الجاري في الجزائر
- منهجية الدراسة والتحليل القياسي.

## 2. الإطار النظري لفرضية عجز التوأم

تعد فرضية العجز المزدوج أو ما يعرف كذلك (عجز التوأم) من المواضيع الاقتصادية الكلية التي تفترض أن عجز الموازنة يؤدي إلى عجز الحساب الجاري والتي تمت صياغتها من طرف Cripps و godly في منتصف سنوات السبعينات، ووفق هذه الفرضية فان العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري تتعلق بالعلاقة بين الاستثمار والادخار ومنهج ميزان المدفوعات ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

من علاقة التوازن الاقتصادي في اقتصاد مفتوح لدينا<sup>1</sup> :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث تشير (Y) إلى الدخل الوطني، (C) الاستهلاك الوطني الاستهلاك الخاص، (I) الإنفاق الاستثماري، (G) الانفاق

الحكومي على السلع والخدمات، (X) الصادرات من السلع والخدمات (M) الوردات من السلع والخدمات .

$$CA=X-M+Net \quad \text{ويعرف الحساب الجاري (CA) بأنه:}^2$$

حيث تمثل Net صافي الدخل والتدفقات التحويلية، لذا فضلا عن ميزان السلع والخدمات، فان الحساب الجاري يتضمن أيضا الدخل المستلم من الخارج والمدفوع للخارج وكذلك التحويلات من طرف واحد، ولغرض التبسيط، غالبا ما يفترض أن هذه التحويلات وصافي الدخل من الخارج ليس لها حجم كبير في الحساب الجاري، إلا انه عندما تكون الديون الخارجية المترتبة على البلد المعني كبيرة ومدفوعات خدمة الدين مرتفعة، فان قيمة صافي الدخل تكون كبيرة وسالبة.

يبين لنا الحساب الجاري حجم واتجاه القروض الدولية، فعندما تكون الوردات أكثر من الصادرات فان CA يكون في حالة عجز، يمول بواسطة الاقتراض من الخارج، ويتم الاقتراض أما عن طريق الحكومة أو القطاع الخاص، لذا عندما يكون الحساب الجاري بحالة عجز، سيزيد صافي الدين الأجنبي بمقدار ذلك العجز .

وفقا لمتطابقة الدخل القومي في اقتصاد مغلق، فان الاستثمار (I) يساوي<sup>3</sup>:  $I = Y - C - G$

لذا فإن الادخار القومي ( $S$ ) في اقتصاد مفتوح، عند الشرط التوازن (العرض الكلي يساوي الطلب الكلي)

$$S = I + CA$$

ومن الجدير بالنظر إلى الادخار الوطني بصورة أكثر تفصيلاً، وان نميز بين قرارات الادخار في القطاع الخاص وقرارات الادخار الحكومي، إذ أن<sup>4</sup>:

$$S = S_p + S_g$$

حيث تمثل ( $S_g$ ) الادخار الحكومي، و( $S_p$ ) تمثل الادخار الخاص الذي يعرف انه ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه، أو الدخل بعد اقتطاع الضرائب والذي يدخر بدلاً من أن يوجه للاستهلاك، عموماً فالادخار الخاص.

$$S_p = Y - T - C$$

حيث تمثل  $T$  الضرائب المستحصلة بواسطة الحكومة، ويعرف الادخار الحكومي بأنه الفرق بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي ( $G$ ) مطروح منهما التحويلات الحكومية ( $R$ )، أي انه :

$$S_g = T - G - R$$

ومن تعريف الادخار الوطني، فان:

$$S_p + S_g = (Y - T - C) + (T - G - R) = I + CA$$

يمكن إعادة كتابة هذه المتطابقة بالشكل الذي يساعد في تحليل آثار قرارات الادخار الحكومي في اقتصاد مفتوح :

$$S_p = I + CA - S_g = I + CA - (T - G - R)$$

وبإعادة ترتيب هذه المتطابقة فإننا نحصل على علاقة العجز المزدوج<sup>5</sup>:

$$CA = (S_p - I) - (G + R - T)$$

حيث يمثل ( $G + R - T$ ) عجز الميزانية العامة وهي تكافئ الادخار الحكومي المشار إليه فيما تقدم مسبقاً بإشارة سالبة هذه العلاقة الأخيرة توضح أن العجز في الحساب الجاري هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار والادخار الخاص بالإضافة إلى العجز المالي. وعند التمعن بالمتطابقة الأخيرة ( ) يمكننا ملاحظة حالتين متطرفتين، الأولى إذا افترضنا أن الفرق بين الادخار والخاص والاستثمار مستقر طوال الوقت فإننا بصدد الحديث عن العجز المزدوج، أي التغيرات التي تطرأ على في عجز الميزانية ستنتقل تماماً إلى الحساب الجاري وهذا ما يعرف **بالمنهج الكنزي**. أما في حالة الثانية، تعرف بفرضية **المكافئ الريكاردي** التي تفترض أن التغير في عجز الميزانية العامة سيتم تعويضه بصورة كاملة من خلال التغير في الادخارات الخاصة<sup>6</sup>، وبالتالي ليس هناك اثر على الحساب الجاري<sup>7</sup>.

### 3: قنوات انتقال فرضية عجز التوأم

يعد نموذج مندل فليمنغ من بين النتائج التي فسرت العجز المزدوج وذلك من خلال فرضيات حركة رؤوس الأموال ودرجة مرونة سعر الصرف ودرجة مرونة الأسعار، وتعد الحالة التي تصدق فيها فرضية العجز التوأم هي عندما يكون نظام الصرف مرن مع حركة كبيرة لرؤوس الأموال، حيث يعد مندل فليمنغ أول من أشار إلى آلية انتقال الآثار المترتبة لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الخارجي (الحساب الجاري) وذلك حسب الحالات التالية<sup>8</sup>:

أ- حالة سعر الصرف مرن مع حركة كبيرة لرأس المال: إن السياسة المالية التوسعية في هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رؤوس الأموال في الأجل القصير مما يساهم في ارتفاع قيمة العملة، هذا الارتفاع يؤدي إلى انخفاض تنافسية العملة الوطنية فتتخفض الصادرات وتزيد الوردات مما يؤدي إلى تفاقم العجز الخارجي.

ب- حالة سعر الصرف الثابت مع حركة قوية لرأس المال: إن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الوردات ودخول رؤوس الأموال الأمر الذي يؤدي إلى إحداث فائض في الطلب على العملة الوطنية،

## عنوان المقال: العلاقة بين عجز المالي وعجز الحساب الجاري في ظل اقتصاد نفطي حالة الجزائر -دراسة قياسية-

وكنتيجة لذلك ترتفع قيمة العملة، لكن السلطات تواجه نظام سعر صرف ثابت لذلك يجب عليه شراء الفائض من العملة الأجنبية بالعملة الوطنية وهذا ما يزيد من عرض العملة الوطنية وعودة أسعار الفائدة إلى قيمتها الأولية ، ارتفاع الدخل في هذه الحالة يؤدي تفاقم العجز في الحساب الجاري بسبب زيادة الوردات كما يؤدي أيضا إلى زيادة في الادخار الخاص وبالتالي فان العجز المزدوج في هذه الحالة نسبي لان ارتفاع الدخل عن الناتج عن السياسة المالية التوسعية يؤدي إلى ارتفاع الادخار الخاص.

ت- حالة سعر الصرف الثابت وانعدام حركة رؤوس الأموال في هذه الحالة ليس هناك علاقة بين العجز الخارجي، حيث أن السياسة المالية التوسعية تقود إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة مما يقود إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة، وبما أننا في نظام الصرف الثابت فان السلطات تقوم بالسحب من احتياطياتها الأجنبية لشراء العملة الوطنية لمنع انخفاضها هذا ما يؤثر سلبا على عرض النقود، وبالتالي فان الإنفاق الحكومي لم يمول لا بادخار الأجنبي ولا الادخار الخاص ولكن مول من خلال مزاحمة الاستثمار الخاص وبالتالي ليس هناك علاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي

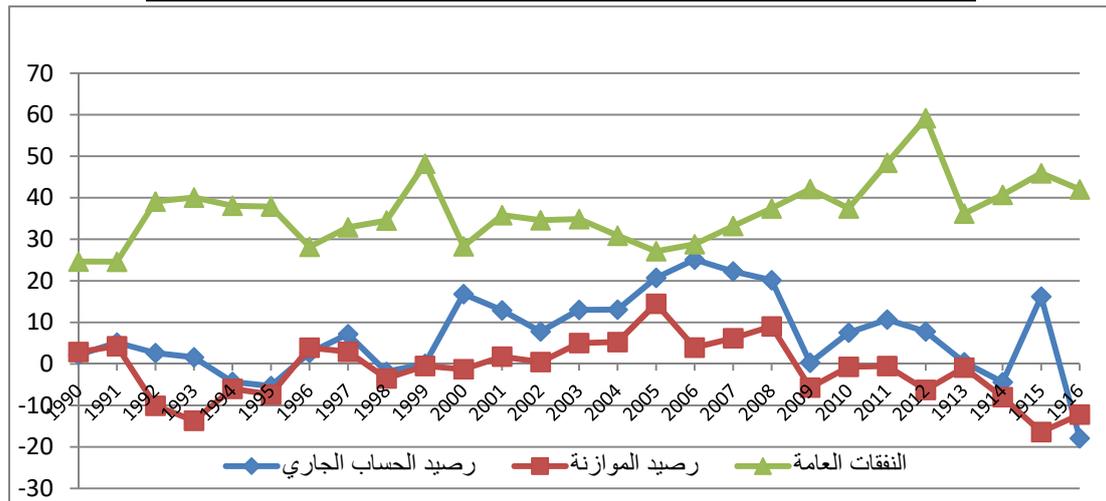
ث- حالة سعر الصرف مرن وانعدام حركة رؤوس الأموال بما أننا في نضام سعر الصرف المرن فان انخفاض قيمة العملة الوطنية يشجع الصادرات ويكبح الوردات وهذا يلغي العجز في الحساب الجاري، وبالتالي فان قيمة انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الادخار الخاص، والنتيجة التي نخلص إليها هي عدم وجود علاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي حيث أن سياسة الإنفاق الحكومي مولت عن طريق الادخار الخاص<sup>9</sup>.

مما سبق تتضح الأهمية التي يحظى بها نظام الصرف في نقل اثر عجز الموازنة إلى الحساب الجاري ،لذلك فان التنسيق بين السياسة المالية وسياسة سعر الصرف يعد ذات أهمية بالغة في تحديد هذا الأثر .

### 4:تحليل تطور عجز الموازنة ورصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016

كما سبق و ذكرنا أن يتأثر بالتوازن المالي للميزانية أو ما يسمى بنظرية العجز التوأم، ولهذا سوف نحاول في هذا المحور القيام بدراسة وصفية للعلاقة بين تطور رصيد الحساب الجاري نسبة الناتج الداخلي الخام وواهم مؤشرات الميزانية العامة. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1) تطور عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري للفترة 1990 – 2016



المصدر: بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات من خلال الموقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz)، ومعطيات صندوق النقد الدولي **Rapport du FMI 16/127**

- المعطيات الإحصائية المبينة في الشكل منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من خلال الشكل أنّ الفترة 1990-1999 قد سجلت عدة تغيرات في رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري بين العجز والفائض، حيث نلاحظ انه خلال السنوات 1994، 1995، 1998، 1999 سجلت كلّ من حسابات رصيد الموازنة ورصيد الحساب الجاري عجز توأمًا<sup>10</sup>، وهذا ما يبين طبيعة التأثير بينهما، حيث كلما حدث عجز في الميزانية العامة يصاحبه عجز في رصيد الحساب الجاري. وهذا عكس بقية السنوات الأخرى والتي سجلت فائضا في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري.

و الملاحظ أنّ انخفاض الإنفاق الحكومي في سنة 1995 أدى إلى إحداث فائض توأم في أرصدة الموازنة العامة والحساب الجاري لسنتي 1996 – 1997 حيث سجل رصيد عجز الموازنة خلال هذين السنتين عجز قدر بـ ( 100.548 مليار دج ، 81.472 مليار دج) أي بنسبة ( 3.91% ، 2.93%)

من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، في حين وصل فائض رصيد الحساب الجاري إلى (1.25 مليار دولار، 3.45 مليار دولار) أي بنسبة (2.66% ، 7.17%) من نفس الناتج المحلي الإجمالي على التوالي خلال نفس السنتين. كما أنّ ارتفاع قيمة النفقات و ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 2000 ، قد أدى إلى انخفاض الرصيدين، حيث قدر رصيد الموازنة العامة سنة 2002 قيمة 52.524 بعدما كان 400.039 في سنة 2000 أي انخفض بحوالي ثلاثة مرات أما رصيد الحساب الجاري فهو كذلك انخفض إلى 4.37 مليار دولار بعدما كان تجاوز سنة 2000 مبلغ 8 مليار دولار .

منذ سنة 2003 ارتفع فائض الموازنة إلى 213.909 مليار دينار، و استمر في الارتفاع إلى أن وصل سنة 2006 إلى قيمة 1186.8 مليار دولار، وهذا ما يقابله ارتفاع في فائض الحساب الجاري من 7.47 مليار دولار سنة 2003 إلى 17.74 مليار دولار سنة 2006 وهذا راجع إلى انخفاض نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 28 % سنة 2004 ونسبة 27.11 % سنة 2005 .

وخلال الفترة 2007- 2013 سجلت الميزانية العامة رصيدا سلبيا، حيث وصلت قيمة هذا العجز سنة 2008 إلى 128.8603 أي ما نسبته 11.66% إلى الناتج الداخلي الإجمالي ليصل سنة 2014 إلى 270.7872 مليار دج أي بنسبة 15.73% إلى الناتج الداخلي الإجمالي. في حين نجد أن رصيد الحساب الجاري سجل تدبدا بين الارتفاع والانخفاض إلا انه كان موجبا طيلة نفس الفترة حيث بلغ سنة 2010 قيمة 12.1 مليار دولار لينخفض سنة 2016 إلى 0.7 مليار دولار .

والملاحظ كذلك أن كل من رصيد الميزانية العامة ورصيد الحساب الجاري مرتبطان بشكل كبير مع في اتجاهاتهما وقيمتها مع حركة أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهذا ما عبرت عنه بوضوح الفترة 2000-2007 فمع ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 90 دولار للبرميل سجلت الموازنة العامة والحساب الجاري أرصدة موجبة ومعتبرة طيلة هذه الفترة إلا انه مع انخفاض أسعار النفط لأقل من 50 دولار للبرميل أصبح كل من رصيد الميزانية العامة والحساب الجاري سالبين

ادن من خلال هذا التحليل الوصفي للعلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري يمكن القول أن فرضية عجز التوأم موجودة في الجزائر ، وان كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية يعتبران من بين المحددات الأساسية لهذا العجز والفائض.

## 5: منهجية الدراسة والتحليل القياسي

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو اختبار فرضية العجز المزدوج، ومن اجل ذلك سوف نستخدم كل من نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام SBU كمؤشر عن نوع السياسة المالية المنتهجة (سياسة مالية توسعية أو انكماشية)، رصيد الحساب الجاري نسبة إلى الناتج الداخلي الخام SCC لتعبير عن التوازن الخارجي ، وسعر الصرف EXCH باعتباره القناة الأساسية في نقل هذا الأثر، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد نفطي سوف نقوم بإدراج متغير سعر برميل النفط والمعبر عنه بـ PPT .

## عنوان المقال: العلاقة بين عجز المالى وعجز الحساب الجارى في ظل اقتصاد نفطى حالة الجزائر -دراسة قياسية-

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفى التحليلي لبلورة الإطار النظري لدراسة، والمنهج القياسي لاختبار نوع العلاقة بين رصيد عجز الميزانية ورصيد الحساب الجارى، ومن الطرق للوصول إلى هذا الهدف ما يسمى طريقة النماذج الدينامكية التي تفسر قيم المتغير الحالي بالقيم السابقة له وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، كما تسمح بتحليل التفاعلات الدينامكية لهذه المتغيرات، سنقوم في الخطوة الأولى بدراسة خصائص السلاسل الزمنية من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي)، وذلك بالاعتماد على اختبارات ديكي فولار (DF) وهذا بالاعتماد على النماذج التالية<sup>11</sup>:

$$(1) : \Delta Y_t = \hat{\phi} \cdot Y_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t$$

$$(2) : \Delta Y_t = \tilde{\phi} \cdot Y_{t-1} + \tilde{c}_1 + \tilde{\varepsilon}_t$$

$$(3) : \Delta Y_t = \bar{\phi} \cdot Y_{t-1} + \bar{c}_2 + \bar{b} \cdot t_1 + \bar{\varepsilon}_t$$

$$(4) : \Delta Y_t = \hat{\phi} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \hat{\phi}_j \cdot \Delta Y_{t-j+1} + \hat{\varepsilon}_t$$

$$(5) : \Delta Y_t = \tilde{c}_1 + \tilde{\phi} \cdot Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \tilde{\phi}_j \cdot \Delta Y_{t-j+1} + \tilde{\varepsilon}_t$$

$$(6) : \Delta Y_t = \bar{c}_2 + \bar{b} t + \bar{\phi} \cdot Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \bar{\phi}_j \cdot \Delta Y_{t-j+1} + \bar{\varepsilon}_t$$

حيث تمثل  $\Delta$ : الفروق الأولى،  $P$ : يمثل عدد التأخرات في النماذج والتي تحدد باستعمال معامل (Schwarz و Akaike) بالصيغ التالية<sup>12</sup>:

$$Aic = Ln[\det(\sum_e)] + \frac{2k^2 p}{n} \quad , \quad Sc = Ln[\det(\sum_e)] + \frac{k^2 p Ln(n)}{n}$$

فإذا كان (P=0) فإننا نطبق اختبار ديكي فولر البسيط (DF) أما إذا كان (p>0) فإننا نطبق اختبار ديكي فولر الموسعة (ADF). وتنص فرضية العدم لاختبار ديكي فولر على رفض الفرضية إذا كانت إحصائية (  $t_{\hat{\phi}_1} < t_{\hat{\phi}_1}$  المجدولة، حيث أن  $t_{\hat{\phi}_1} = \frac{\hat{\phi}'_1}{\delta_{\hat{\phi}_1}}$

وفي الخطوة ثانية سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك، لمعرفة إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ولتأكد من ذلك سنقوم بتطبيق اختبار Johansen.S (1988)<sup>13</sup> الذي يعتبر من أهم الاختبارات في الكشف عن علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة. بحيث يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة أو متجهات التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن، وهذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي<sup>14</sup>:

$$\Delta y_t = A_0 + B_1 \Delta y_{t-1} + B_2 \Delta y_{t-2} + \dots + B_{P-1} \Delta y_{t-P+1} + \eta y_{t-P} + \varepsilon$$

حيث:  $B_i$ : هي مصفوفات بدلالة  $A_i$  و  $\eta = \left( \sum_{i=1}^P A_i - I \right)$

المصفوفة  $\eta$  يمكن كتابتها على الشكل  $\eta = \alpha \beta'$ ، حيث  $\alpha$ : شعاع قوة الإرجاع،  $\beta$ : شعاع عناصره هي معاملات علاقات المدى الطويل بين المتغيرات، و كل توفيقية خطية تمثل علاقة تكامل مشترك. وهنا نميز حالتين:  
- إذا كانت رتبة المصفوفة  $\eta$  تساوي الصفر فلا يمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ أو تساوي  $k$  (عدد المتغيرات)، فهنا لا يوجد مشكل التكامل المشترك. وتقدير العلاقة بين المتغيرات يكون عن طريق نموذج الانحدار الذاتي VAR على الشكل<sup>17</sup>:

$$x_t = \phi_0 + \sum_{i=1}^n \phi_i x_{t-i} + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } x = (x_{1t}, x_{2t}, \dots, x_{nt})'$$

- إذا كانت رتبة المصفوفة  $\eta$  والتي نرمز لها بالرمز  $r$  محصورة بين 1 و  $k-1$  ، فتوجد علاقة تكامل مشترك، ونموذج تصحيح الخطأ يكون كما يلي<sup>15</sup>:

$$\Delta y_t = A_0 + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \dots + \beta_{t-p} y_{t-p+1} + \alpha e_t + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } e_t = \beta' y_t$$

بعدها نقوم بدراسة العلاقة السببية بين متغيرا الدراسة ضمن الإطار المتعدد أو ما يسمى اختبارات (Multivariate Granger Causality) والذي يعتمد على تقدير نموذج للمتجهات ذات الانحدار الذاتي بالصيغة الآتية<sup>16</sup>:

$$y_t = \sum_{t=1}^m \lambda_i y_{t-1} + \sum_{t=1}^m \mu_i x_{t-i} + \gamma + \mu_t$$

وأخيرا وتوظيف دوال الاستجابة لردود الفعل لتحليل التفاعلات الدينامية بين المتغيرات.

### 5-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

قبل تطبيق اختبارات ديكي فولار الموسعة، يجب تحديد عدد التأخرات لكل سلسلة والتي تصاحب اقل قيمة لمعياري (Schwarz و Akaike) ، وبلاستعانة ببرنامج Eviews7.0 قمنا بتقدير نماذج ديكي فولار الموسع حسب التأخرات المقترحة من 1 إلى 3 وسجلنا قيم (Schwarz و Akaike) لكل سلسلة، والنتائج المتحصل عليها معروضة في الجدول التالي:

الجدول (1) تحديد درجة التأخر لسلاسل الزمنية

3	2	1	0	درجة التأخر المتغيرات	
9.76	6.81	6.72	6.74	Akaike	SBU
7.06	7.06	6.87	6.88	Schwarz	
4.28	4.25	4.18	4.11	Akaike	EXCH
4.58	4.50	4.38	4.26	Schwarz	
7.13	7.03	6.79	6.88	Akaike	SCC
7.53	7.20	7.50	7.08	Schwarz	
7.84	7.76	7.78	7.73	Akaike	PPT
8.12	7.99	7.96	7.86	Schwarz	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews7.0

بناء على عدد التأخرات لكل سلسلة و المتوصل إليها حسب معيار (Schwarz و Akaike) فسوف نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية (EXCH و PPT) بتطبيق عليها اختبار ديكي فولار البسيط كون درجة التأخر لهدين السلسلتين تساوي الصفر ، أما اختبار كل من السلاسل (SBU و SCC) فيكون بالاعتماد على اختبار ديكي فولار المطور والنتائج مبينة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار ديكي فولار البسيط

متغيرات	السلسلة الأصلية	الفوروقات من الدرجة الأولى
---------	-----------------	----------------------------

عنوان المقال: العلاقة بين عجز المالي وعجز الحساب الجاري في ظل اقتصاد نفطي حالة الجزائر -دراسة قياسية-.

المصدر:	النموذج 3	النموذج 2	النموذج 1	النموذج 3	النموذج 2	النموذج 1
إعداد	EXCH	-3.15	-2.22	0.92	-6.77	-6.06
بناء	PPT	-1.35	-1.34	-0.59	-4.49	-4.8
مخرجات	القيم الجدولية 05%	3.60	-3.00	-1.95	-3.00	-1.95

**EViews7.0**

الجدول رقم (03): نتائج اختبار ديكي فولار المطور

الفروقات من الدرجة الأولى			السلسلة الأصلية			
النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	المتغيرات
-6.59	-6.54	-5.25	-2.31	-2.36	0.79	SBU
-6.28	-6.13	-6.08	-2.21	-2.59	-2.31	SCC
-1.95	-3.00	-3.60	-1.95	-3.00	3.60	القيم الجدولية 05%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews7.0

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر والمبينة في الجدولين أعلاه نجد كل من سلسلة (EXCH ، PPT ، SBU ، SCC) متكاملة من الدرجة الأولى (1) ، اي من نفس الدرجة I .

5-2- اختبار التكامل المشترك

بما أن كل من سلسلة رصيد الميزانية رصيد الحساب الجاري وسعر الصرف وسعر برمبل النفط متكاملة من نفس الدرجة، فهناك إمكانية لوجود تكامل مشترك بين هذه السلاسل. وللكشف عن وجود او عدم وجود هذه العلاقة سوف نقوم بتطبيق اختبار Johansen.S . كما سبق واشرنا لذلك.

الجدول رقم (04) اختبار التكامل المشترك

Date: 10/13/17 Time: 15:25				
Sample (adjusted): 1992 2016				
Included observations: 25 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: SCC SBU PPT EXCH				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.718327	52.63840	47.85613	0.0166
At most 1	0.316598	20.96318	29.79707	0.3599
At most 2	0.241307	11.44639	15.49471	0.1855
At most 3 *	0.166147	4.542450	3.841466	0.0331
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews7.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رتبة المصفوفة تساوي 1، أي أن  $(r = 1)$ ، حيث أن قيمة المحسوبة  $\lambda_{trace}$  والتي تساوي 52.63 أكبر من القيمة الحرجة 47.85 من اجل  $(r = 0)$  عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين رصيد الحساب الجاري وباقي المتغيرات المدروسة.

5-3- تقدير نموذج VECM

قبل الوصول لتقدير نموذج تصحيح الخطأ لابد أولاً من تحديد درجة تأخر نموذج VECM وذلك بالاعتماد على معيار (Schwarz و Akaike)

### الجدول رقم (05): تحديد درجة تأخر VECM

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-212.4036	NA	12541.72	17.95030	18.09756	17.98937
1	-190.9489	35.75789*	4483.651*	16.91241*	17.50143*	17.06868*
2	-187.6880	4.619524	7550.439	17.39067	18.42147	17.66414
3	-184.7364	3.443604	13946.41	17.89470	19.36727	18.28537

\* indicates lag order selected by the criterion

### المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ إن أقل قيمة لكل من معيار (Schwarz و Akaike)، تصاحب التأخر 1 مما يعني أن عدد درجات التأخر في نموذج تصحيح الخطأ تساوي 1. وبالتالي سوف نقوم بتقدير نموذج VECM الذي يصاحب تأخر واحد. سوف نقوم بتقدير نموذج VECM في ظل الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى: وجود الثابت وغياب مركبة الاتجاه العام في العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

الفرضية الثانية: وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات

وبعد مقارنة النموذجين تبين أن النموذج الأول هو الأكثر دلالة (الفرضية الأولى) وذلك بالاعتماد على معيار (Akaike).

(Schwarz و). و نظراً لطبيعة بحثنا سوف نقتصر على معادلة رصيد الحساب الجاري.

$$D(SCC) = -0.83*(SCC(-1)) - 0.948*SBU(-1) + 0.002*EXCH(-1) - 0.315*PPT(-1) - 32.28 - 0.513*D(SCC(-1)) + 0.089*D(SBU(-1)) + 0.0701*D(EXCH(-1)) + 0.0931*D(PPT(-1)) - 0.988$$

$$R^2 = 0.70 \quad F.st = 4.53 \quad AIC = 7.22 \quad SC = 7.71 \quad N = 22$$

من معادلة المدى الطويل من خلال معادلة نمو رصيد الحساب الجاري نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ يساوي (-0.83) جاء سالب ودو معنوية إحصائية، أي أن رصيد الحساب الجاري قد تستغرق عند حدوث أي صدمة في المتغيرات المستقلة إلى حوالي 1 سنوات حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل. أما فيما يخص سرعة التعديل فنقول انه يتم كل سنة تعديل ما قيمته 0.83 % من اختلالات في نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. كما نلاحظ من المعادلة أن رصيد الميزانية يرتبط بعلاقة طردية مع رصيد الحساب الجاري (معنى إذا زاد/ أو انخفض رصيد الموازنة فان رصيد الميزان الجاري سوف يزيد/ أو ينخفض مستقبلاً)، حيث انه في حالة ارتفاع نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج الإجمالي 1% في فإن ذلك يؤدي زيادة رصيد الميزان الجاري بـ (-0.83 × 0.948) أي بـ 0.786 % في السنة الموالية. في حين يرتبط سعر الصرف بعلاقة عكسية مع رصيد الحساب الجاري في التأخر t-1 لكن بمعامل ضعيف، حيث كل زيادة في سعر الصرف بـ 1% ينتج عنها ارتفاع يقدر بـ (-0.83 × 0.002) أي بـ -0.001 % في الفترة القادمة. أما سعر البترول فيرتبط بعلاقة طردية مع رصيد الحساب الجاري بميل قدر (-0.83 × 0.315) أي بـ 0.261 %

من معادلة المدى القصير : تشير معادلة القصيرة الأجل إلى أن رصيد الحساب الجاري يرتبط بعلاقة طردية مع جميع المتغيرات المدرجة في النموذج ( رصيد الميزانية ، سعر الصرف ، سعر البترول) بميل قدر (0.089 % ، 0.0401 % ، 0.0931 %)

## عنوان المقال: العلاقة بين عجز المالي وعجز الحساب الجاري في ظل اقتصاد نفطي حالة الجزائر -دراسة قياسية-

على التوالي، والملاحظ هنا أن رصيد الميزانية وسعر البترول هما الأكثر تأثيراً في رصيد الحساب الجاري سواء في المدى الطويل أو القصير مقارنة مع سعر الصرف .

وقد أظهر اختبار (*Autocorrelation LM Test*) عدم وجود تسلسل زمني وتم قبول الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي، كما تبين أن توزيعها كان طبيعياً حيث أن احتمال قبول فرضية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء أكبر من 0.05 في جميع التأخرات. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06) : اختبار الارتباط الذاتي

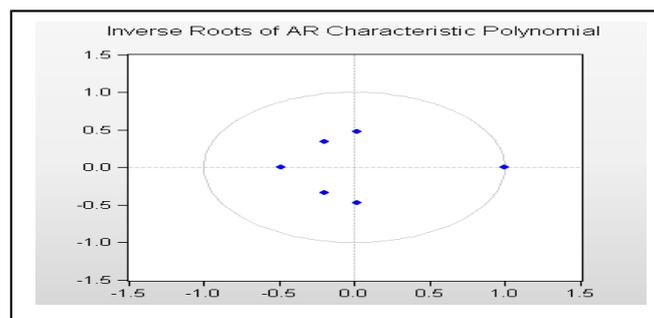
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	7.327796	NA*	7.633121	NA*	NA*
2	16.74271	0.9535	17.86672	0.9295	28
3	26.57804	0.9825	29.04323	0.9599	44
4	42.58258	0.9567	48.09626	0.8657	60
5	55.31301	0.9644	64.00930	0.8350	76
6	69.33919	0.9626	82.46479	0.7515	92
7	78.96137	0.9839	95.82894	0.7926	108
8	81.44077	0.9989	99.47512	0.9485	124
9	92.24853	0.9994	116.3622	0.9279	140
10	98.19856	0.9999	126.2790	0.9612	156
11	102.8764	1.0000	134.6322	0.9841	172
12	108.7799	1.0000	145.9851	0.9898	188

\*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.  
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

### المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0

وكان النموذج مستقراً خلال فترة الدراسة ، وهذا ما أكدته اختبار (*ROOT GRAF AR*). الذي يعرض الجذور داخل دائرة الوحدة، الذي يشير إلى أن نموذج تصحيح الخطأ (*VECM*) كان مستقراً وفي شروط الاستقرار، كما يظهره الشكل (02).

### الشكل رقم (02): اختبار استقرار نموذج VECM



### المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0

### - اختبار سببية غرانجر (*Multivariate Granger Causality*)

من اجل دراسة العلاقة سببية بين المتغيرات المدرجة في النموذج سوف نوظف اختبار سببية غرانجر لنتمكن من رؤية العلاقة الحركية قصيرة الأجل. بين هذه المتغيرات . ونظرا لطبيعة بحثنا هذا فسوف نركز على تحليل النتائج السببية بين رصيد الحساب الجاري والمتغيرات المتبقية فقط .

الجدول رقم (07): اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات

المتغير التابع / متغيرات المستقلة	SCC	SBU	EXCH	***
***	/	0.3863 (1.90125)	0.052* (4.325)	0.1162 (0.222)
***	0.001* (18.325)	/	1.332 (0.322)	0.1173 (10.179)
***	0.073 (5.332)	0.08* (0.756)	/	0.662 (0.662)
***	0.0329* (6.8283)	0.5543 (5.9963)	5.332 0.053	/

\* تشير إلى رفض الفرضية الأساسية عند مستوى معنوية 5% أي قبول علاقة سببية ، الأرقام بين قوسين [ ] تشير إلى قيمة Chi-sq

#### المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات *EVIEWS7.0*

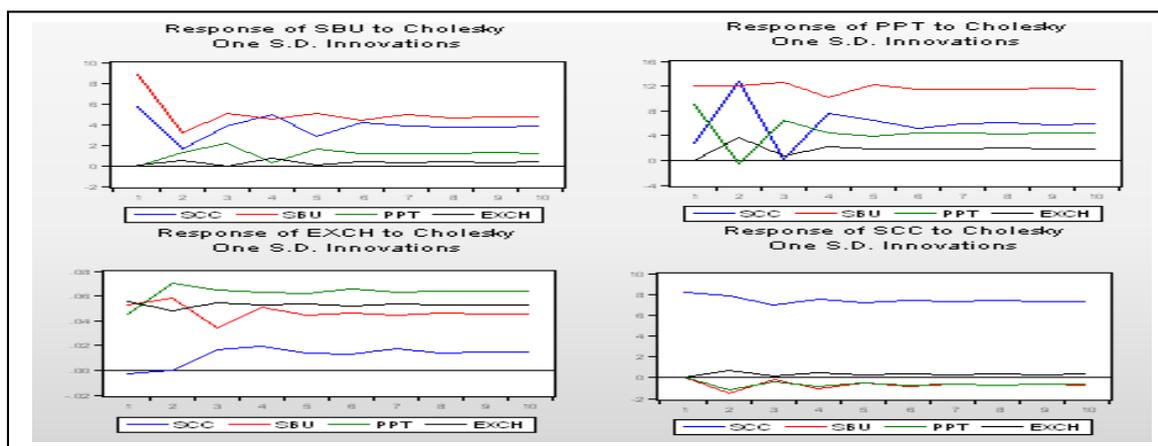
من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه ( نتائج سببية غرانجر) نستنتج ان كل من رصيد الميزانية وسعر البترول ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. ونفس الشيء بالنسبة لمتغير السعر الصرف يمكن قبول الفرضية الأساسية عند مستوى 10% وهذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة تؤثر في رصيد الحساب الجاري وهذا بالنسبة لمعادلة SCC. أما من معادلة سعر الصرف فنجد أن رصيد الحساب الجاري ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهذا مهنا هان رصيد الحساب الجاري يسبب سعر الصرف. في حين من المعادلات المتبقية ( معادلة رصيد الميزانية وسعر البترول ) فنجد أن رصيد الحساب الجاري ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهذا معناه أن رصيد الحساب الجاري لا يسبب هذين المتغيرين.

وخلاصة نتائج سببية غرانجر هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين سعر الصرف وصيد الحساب الجاري ، وسببية أحادية تسري من رصيد الميزانية وسعر البترول باتجاه رصيد الحساب الجاري.

#### تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل

في دراستنا هذه سوف نقتصر على تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل بالنسبة لرصيد الميزانية وسعر الصرف وسعر البترول ، وذلك من أجل معرفة نسبة التغيرات المستقبلية في نسبة رصيد الحساب الجاري والتي تفسر عن طريق صدمات هذه المتغيرات. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3): دوال الاستجابة لردود الفعل



المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0

من خلال الشكل نلاحظ، أن حدوث صدمة موجبة مقدرة 1 % في نسبة رصيد الميزانية سيكون لها اثر ايجابي في طيلة فترة الدراسة حيث قدرت في الفترة الأولى بـ 5.76% لتتخف في الفترة الثانية إلى 1.60% ، لتصل إلى 4.83% كأقصى حد في الفترة الأخيرة. من جهة أخرى حدوث صدمة موجبة في معدل سعر الصرف والمقدرة 1 % سينتج عنها استجابة عكسية في رصيد الحساب الجاري وهذا خلال الفترة الأولى والثانية ، حيث قدرت في الفترة الأولى (- 0.0852 %) و (-0.0357) على التوالي، وابتداء من السنة الثالثة يكون اثر هذه الصدمة موجب طوال فترة الاستجابة لكن بمعدلات ضعيفة، حيث بلغت في الفترة الأخيرة 0.01 % . في حين حدوث صدمة في سعر البترول سيكون لها اثر ايجابي طوال فترة الدراسة حيث قدرت المدى القصير بـ ( 2.77 % ، 12.77 %) وهذا خلال الفترة الأولى والثانية على الترتيب، لينخفض هذا الأثر في السنة الثالثة إلى 0.23 %، وابتداء من السنة الرابعة يرتفع هذا طوال فترة الدراسة ليصل إلى 6.08 % في الفترة الثامنة و 5.88 % في الفترة الأخيرة.

ومن خلال دوال الاستجابة نلاحظ كذلك أن مضاعفات رصيد الميزانية وسعر النفط هي أكبر من مضاعفات سعر الصرف وهذا ما يؤكد نتائج نموذج تصحيح الخطأ في كون رصيد الحساب الجاري يستجيب بدرجة أكبر لتقلبات رصيد الميزانية وسعر البترول في الجزائر.

- تحليل التباين

الجدول رقم(08):تحليل تباين رصيد الحساب الجاري.

Variance Decomposition of SCC:					
Period	S.E.	SCC	SBU	PPT	EXCH
1	8.216441	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	9.072469	82.09458	15.58099	2.311869	0.012565
3	9.788679	70.52742	19.01890	7.405846	3.047839
4	10.48902	61.83461	19.76358	15.42546	2.976358
5	11.04691	57.37903	19.21200	18.43151	4.977462
6	11.79587	55.25225	16.90599	22.42295	5.418809
7	12.33313	54.27987	16.80163	23.50732	5.411169
8	12.68695	53.20339	17.97602	23.28429	5.536303
9	12.81843	53.63095	18.00759	22.87441	5.487054
10	12.88181	53.84070	17.83545	22.88985	5.433999

المصدر: مخرجات: Eviews7.0

من خلال جدول تحليل التباين يتضح لنا مدى مساهمة نسبة رصيد الميزانية في تفسير التغيرات المستقبلية لرصيد الحساب الجاري، حيث تخضع تقلبات رصيد الحساب الجاري بدرجة كبيرة لتقلبات رصيد الميزانية وذلك بنسبة تراوحت ما بين 15% و 18%. كما ساهمت صدمات سعر برميل النفط في تفسير هذه التغيرات بنسبة تراوحت ما بين 2% و 23% في تفسير تقلبات رصيد الحساب الجاري، أما تفسير صدمات سعر الصرف لهذه التغيرات لم يتجاوز نسبة 5.35% على طول فترة الدراسة ويمكن تفسير ضعف صدمات سعر الصرف في تفسير تقلبات رصيد الجاري كون أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على سلعة وحيدة في صادراته وهي النفط وبهذا فان الصادرات سوف تخضع لتغير لتقلبات سعر البترول مما ينعكس بصفة مباشرة على رصيد الحساب الجاري.

## 6. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في اقتصاد نفطي .وأخذت الجزائر كحالة تطبيقية . واعتمد البحث على بيانات سنوية للفترة 1990 - 2016 .وتناول البحث الأساس النظري للعلاقة بين العجزين الذي تفسره فرضيتين متميزتين :التكافؤ الريكاردى الذي ينفي وجود أية علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، والمقترح الكينزي الذي يدل على وجود علاقة طردية بين العجزين إضافة إلى افتراض تأثر عجز الحساب الجاري بعجز الموازنة.

### 1.6. النتائج:

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتأثر رصيد الميزان التجاري بعجز الموازنة الجاري، وذلك راجع أن النفط هو المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري فزيادة أسعار النفط تؤدي عادة إلى انتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية ونظرا لتأثر هذه السياسة بالعائدات النفطية فان ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سيؤدي عبر آلية المضاعف إلى زيادة مستوى الدخل ومن ثم ارتفاع مستوى الواردات، لذلك فان زيادة العجز في ميزانية الدولة الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري بسبب ارتفاع حجم الواردات ألالزمة لسد الطلب المحلي.ولهذا لا بد من إعطاء الأولوية لسياسة المالية لمعالجة مثل هذه الاختلالات . عن طريق جعلها في معزل عن تأثيرات سعر البترول وذلك من خلال تنويع الاقتصاد الجزائري.
- بالنظر إلى خصائص الاقتصاد الجزائري فان من فرضية التكافؤ الريكاردى، والمقترح الكينزي غير قابلة لتطبيق على الاقتصاد الجزائري بمفهومها النظري الكامل وذلك راجع إلى أن رصيد الحساب الجاري لا يستجيب للتغيرات الحاصلة في معدل سعر الصرف (بناء على نتائج تقدير معادلة VECM ونتائج تحليل التباين)، وإنما يستجيب لتغيرات سعر البترول كون معظم الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات النفط.
- وجود علاقة سببية تسري من رصيد الميزانية باتجاه رصيد الميزان الجاري معناه إن الإجراءات المؤدية لزيادة أو لتقليص العجز في موازنة الدولة بدورها تؤدي إلى زيادة او تقليص العجز في الحساب الجاري،

### 2.6. الاقتراحات:

على ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها، يمكن عرض المقترحات التالية

- ضرورة تنويع الدخل الوطني، حتى لا يكون الاقتصاد الجزائري رهين بتقلبات أسعار النفط التي يتحدد مستواها نتيجة للقوى الاقتصادية والسياسية في سوق النفط العالمية.
- لا بد من إتباع سياسات اقتصادية متعددة هدفها تنويع مصادر الدخل الوطني، كتشجيع قطاع السياحة والقطاعات السلعية كالصناعة والفلاحة .
- التحسين من فعالية السياسة المالية وذلك بجعلها في بمناي عن تقلبات أسعار النفط
- العمل على إصلاح النظام الضريبي باعتباره احد العناصر المهمة لزيادة إيرادات الدولة وتقليص العجز في ميزانية الدولة

## 7. الهوامش و المراجع:

1. ممدوح الخطيب الكسواني، العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد الثالث، العدد: 6 ، السعودية سنة ١٤٢٢ ص:05.
2. مايكل ابيديان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد إبراهيم، دار المريخ، الخرطوم، 1989، ص ص: 486-488.
3. حليمي إبراهيم منشد، العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في مصر وتونس والمغرب، للفترة 1975-2000 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، سنة 2004، ص: 14.
4. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كازمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، 1982، ص : 434.
5. حليمي ابراهيم منشد، مرجع سبق ذكره ص:23
6. ممدوح الخطيب الكسواني، مرجع سبق ذكره:ص:08
7. Edward M. Gramlich, “ **Budget Deficits and National Saving: Are Politicians Exogenous**”, *Journal of Economy Perspectives*, Vol. 3, No; 2, Spring, 1989, p: 31.
8. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة منشورة . كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص:202
9. Mohamed lamine ouled dehbi, Articulation de déficit budgétaire-déficit extérieure et de la dette publique ,cas de l’UMA. CETRE d’étude en macro économique et finance internationale, CEMAF ,université de Nice Sophia Antipolis ,2004
10. علوان الضاوي، انعكاس توجه السياسة المالية عمى التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 2010 – 1990 ،مجلة الباحث، العدد 06، ديسمبر 2016، ص:250
11. Régis Bourbonnais ,Econométrie, Dunod, 5<sup>ème</sup> Edition, Paris , 2004, pp :233-234
12. Ibid , p112
13. Johansen, S., Statistical Analysis of Co integration Vectors, *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.12,1998,pp , (231-254).
14. Régis Bourbonnais, *Op-Cit*, p :291
15. Régis Bourbonnais, *Op-Cit*, p :258
16. Ibid, p289.
17. زكية احمد مشعل، عماد محمد أبو دلو، اثر عرض النقد في مستوى الأسعار والإنتاج، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 2014، ص:182.